قدس سره في حاشية التجريد عن اصل هذا الايراد
بوجه اخر وهو ان من يقول بان الايجاد لا يتصور
الا من الموجود ولذلك يجعل وجود الواجب عين
استحالة كون الماهية من حيث هي موجدة لها الايرد
عليه ذلك لاحتياج الممكن عنده الى فاعل موجود
يتقدم عليه بالوجود نعم من جوز في الواجب
كون الماهية من حيث هي فاعلة لوجودها من
غير شرط يلزمه في الممكن تجويز ذلك بشرط غير
مستند الى الماهية من حيث هي والا لكانت
على قياس ما مر واقول فيه نظر لان احتياج الممكن
الى العلة فرع التساوي اذ على تقدير الاولوية
يوجد برجحان الوجود من غير احتياج الى العلة
والكلام ههنا في اثبات التساوي ونفي الاولوية ثم
لا يخفى انه على تقدير هذا التجويز ينسد على المجوز
باب اثبات الواجب اللهم الا ان ينفي عنه ذلك
بان

٤٢
بان ذلك الشرط ان كان امرا موجودا فلا بد ان
ينتهي الى شي يكون موجودا لذاته من غير شرط
وهو الواجب والا تسلسلت الشروط الموجودة
وهو محال وان كان عدم مانع فلا بد ان ينتهي الى عدم
يكون واجبا لذاته بان يكون عدم ممتنع لذاته
وما يكون ذاته موجبا لم يشترط انتفاء امر
ممتنع لذاته فهو واجب لذاته او يقال لا يعتبر
ارتفاع المانع على نحو ما قال الحكماء في ارتفاع
المانع عن المعلول الاول وان اشرنا ما فيه
والا تسلسلت الارتفاعات الى غير النهاية
وهو باطل لان التسلسل ليس اعتباريا محضا ينقطع
بانقطاع الاعتبار لانه من جانب العلل دون
المعلولات كما في الوحدة ونظايرها من المفهومات
المتكررة وفيه ما لا يخفى ولانه يحتاج جميع
تلك الارتفاعات الى علة موجبة ضرورة